



# اللقاء الثوري السوري

دعا اللقاء الثوري السوري كافة الفعاليات والتشكيلات الثورية للارتقاء بعملهم إلى مستوى المسؤولية الوطنية، واقتراح لذلك عدة خطوات، أولها الضغط على الهيئة العليا للمفاوضات من أجل إعلان حالة الكارثة الوطنية وإيقاف جميع الاتصالات الدبلوماسية وال العلاقات الدولية إلا فيما يتعلق بمعالجة هذه الكارثة وتشكيل حزمة مطالب إنسانية. إضافة إلى تدريس خيارات العودة إلى مفهوم "ما قبل وما فوق التفاوض" سواء فيما يتعلق بالتعامل مع اللجنة الدستورية أو الانتخابات أو السلال الأربعة.

كما اقترح اللقاء الثوري تشكيل غرفة عمليات سياسية تضم ممثلين عن جميع القوى والأجسام الثورية بغية تنفيذ خطة

تحرك سياسية عابرة للمحافظات، تسهم في تعزيز مفهوم المصير المشترك، إضافة إلى دفع فصائل الغوطة باتجاه تفعيل وتنسيق العمل المشترك، ودراسة جدو وخيارات الفصائل المشاركة في مفاوضات أستانة.

ومن الاقتراحات أيضاً التفاعل المدني المستمر الضاغط على كل الفاعلين من أجل إنهاء عدوان النظام وحلفائه، من خلال المظاهرات والوقفات والحملات الشعبية، وتعزيز مناصرة منظمات المجتمع المدني للغوطة الشرقية.



## اللقاء الثوري السوري مبادرة بخصوص ما يجري في الغوطة

تشكل الحملات الإرهابية التي يقودها النظام وميليشياته بدعم روسي وإيراني وتجاهل عربي ودولي على عموم سوريا وغوطة دمشق مؤخراً، استمراراً للنهم الإجرامي الذي يتبعه هذا النظام من أجل تطبيق "الحل الصفرى" عبر سياسة الإبادة الجماعية بحق شعبنا الثائر المطالب بالحرية والعيش الكريม، فبعد مجازر الكيماوى وبراميل الموت والصواريخ العشوائية والحملات الجوية والحصار والتجويع التي تستهدف مئات الآلوف من المدنيين منذ أكثر من خمس سنوات، ها هو يتابع بسياسة الأرض المحروقة بحق البشر والحجر والتي راح ضحيتها في الأيام القليلة الماضية في الغوطة الشرقية أكثر من "500" شهيد وآلاف الجرحى وتدمر من منازل وبنى تحتية من مراكز إيواء ومشافي وتجمعات سكنية.

وعلى الرغم من إصدار مجلس الأمن لقراره رقم 4201 الداعي لتطبيق هدنة في عموم الأراضي السورية، إلا أنه وكعادته تجاهل النظام ذلك ماضياً في حرب الإبادة بلا هوادة، لتأكيد هذه الحملة بما لا يقبل الشك أن المحرك الرئيس لسياسات النظام وحلفائه قائمة على استراتيجيات الإلغاء والسداد، فمنذ مبادرة الجامعة العربية الأولى إلى اتفاقيات خفض التصعيد الأخيرة ولابطال سعيه السياسي والعسكري مرتبطة بإحداث انحرافات وتشوهات في طبيعة المسار السياسي عبر تبنيه سياسة المراوغة، تلك السياسة التي أمنت له المزيد من الوقت لاحكام سيطرته على كافة المناطق الثائرة وفرض شروطه السياسية والأمنية.

والطلاقاً من ذلك، ولأدراكتنا أن القرار 2401 ليس الا حل مؤقت يفتقد للقوة الإلزامية، يؤكد اللقاء الثوري السوري على ضرورة المواصلة بالعمل الثوري الدافع باتجاه حل سياسي حقيقي يفضي لتغيير السلطة والانتقال إلى دولة العدالة والقانون والمساواة، وبناء على ذلك يبادر اللقاء بدعوة كافة الفعاليات السورية الوطنية للارتقاء بعملهم إلى مستوى المسؤولية الوطنية والعمل على تنفيذ الآتي:

### أولاً: فقط على الهيئة العليا للمفاوضات من أجل الآتي:

- إعلان حالة الكارثة الوطنية، وإيقاف جميع الاتصالات الدبلوماسية والعلاقات الدولية إلا فيما يتعلق بمعالجة هذه الكارثة، وتشكيل حزمة مطالب (إنسانية) محددة لتحقيقها على الفور استناداً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعمل على مطالبة الدول الشقيقة والصديقة بتطبيق هذه المطالب من خلال التواصل المباشر معها والافصاح عن هذا التواصل للضغط عليها.

- تدارس خيارات العودة إلى مفهوم "ما قبل وما فوق التفاوض" سواء فيما يتعلق بالتعامل مع اللجنة الدستورية أو الانتخابات السلال الأربعية. مستذدين بذلك على إفشال النظام وحلفائه لاتفاقات خفض التصعيد الامر الذي يتطلب تنفيذ القرارات الأممية بشكل فوري وغير مشروط لاسيما المواد (12-13-14) من القرار 2245.

ثانياً: تشكيل غرفة عمليات سياسية تضم ممثلي عن جميع القوى والأجهزة الثورية بغية انجاز:

- تنفيذ خطة تحرك سياسية عابرة للمحافظات، تسهم في تعزيز مفهوم المصير المشترك.

- دفع القوى العسكرية في الغوطة باتجاه تنسيق وتفعيل العمل المشترك وتجاوز كل الخلافات السابقة، وتعزيز طرق المؤازرة والمساندة في كافة الجهات.

- تدارس جدو وخيارات الفيتو المشارك في مباحثات أستانة.

ثالثاً: التفاعل المدني المستمر الضاغط على كل الفاعلين من أجل إنهاء عدوان النظام وحلفائه، وذلك

### غير الآتي:

- (المظاهرات والوقفات والحملات الشعبية العامة في كافة المناطق (داخل وخارج سوريا).

- تعزيز مناصرة منظمات المجتمع المدني للغوطة الشرقية وذلك عبر قيامها بحملة من الاتصالات

الدولية والإقليمية مع كافة المعنيين بالشأن الإنساني والسياسي.

يتطبع اللقاء الثوري السوري لكتيف الجهد الوطني لتفادي حدوث سيناريو الحل الصفرى الذي ينهي النظام وحلفائه، ويدفع باتجاه التنسيق الشامل من أجل فك الحصار وإيقاف هذه الإبادة،

وجعل محنة غوطة دمشق فرصة لتمكين وتحقيق الصف الثوري وتحسين طرق عمله في سبيل تحقيق الحرية والعدالة لكل الشعب السوري.

المصادر: